المطر يطالب بإيقاف قرار فرض 400 دينار حجر مؤسسي على العامل المنزلي

استغرب النائب الدكتور حمد المطر من "قرار فرض 400 دينار على كل مواطن لكل عامل منزلي بحجة الحجر المؤسسي". وقال: "يا مجلس الوزراء المواطن يشتكي من قراراتكم العشوائية!"، متسائلا: "لماذا يفرض على المواطن دفع 400 دينار لكل عامل منزلي بحجة فرض حجر مؤسسي عليه؟" وطالب بـ"إيقاف القرار، وإن كان ضروريا كاشتراط صحي، فلتكن محاجر الدولة الرسمية المجانية هي البديل"، وأضاف: "إيقاف قراركم واجب وسأتابعه".

نحيي الأبطال الصامدين في فلسطين المحتلة .. نصروا الله ونصروا الأقصى

الغانم: توجيهات أميرية بدعم القضية الفلسطينية بكل الإمكانات

رياض عواد

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم محورية القضية الفلسطينية بالنسبة للكويت وقيادتها السياسية مستشهدا بمواقف قريبة في عهد الأميرين الراحلين الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ صباح الأحمد الصباح وتوجيهات صاحب السمو أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح لمجلس الأمة بدعم القضية الفلسطينية بكل ما يملك من أدوات.

وقال الغانم في لقاء مع تلفزيون فلسطين "نحيي الأبطال الصامدين في فلسطين المحتلة والمشهد السياسي باختصار شديد هو تطبيق لما قاله المولى عز وجل في محكم التنزيل (يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم).

وأضاف "إذا نظرنا للواقع فإنه برغم المأساوية الحاصلة في الأرض المحتلة إلا أن هناك بشرى نصر فأهل فلسطين نصروا الله ونصروا الأقصى وبالتالي أنا أرى بشائر النصر قادمة وستأتي ولو بعد حين".

ورأى أن هناك أربعة محاور رئيسة في المشهد السياسي الحالي أولها مركزية القضية التي تحقق بها انتصار كبير لأن الهدف الأسمى للكيان الصهيوني هو نسيان القضية الفلسطينية وأن ينشغل العالم بأولويات كثيرة ولكن أبطال فلسطين وشهداءهم أعادوا البوصلة إلى القضية الفلسطينية وإعادة القضية الفلسطينية كأولى الأولويات وفي مقدمة سلم أولويات العالم أجمع.

وقال إن المحور الثاني هو عالمية القضية إذ تحول ملعب فلسطين إلى الكرة الأرضية من جميع أنحاء العالم من شيلي غربا إلى اليابان شرقا ومن جنوب أفريقيا جنوبا الدول الاسكندنافية شمالا وكل العالم يراقب ما يحصل بفلسطين المحتلة وبالتالي نجحوا في تحويل فلسطين إلى الكرة الأرضية وفي لفت أنظار كل العالم.

وأضاف أن المحور الثالث هو إثبات حقيقة أن الفلسطيني لا يمكن أن يموت وأن القضية الفلسطينية لا يمكن أن تموت وأن العدو الكيان الصهيوني فشل في قتل القضية الفلسطينية، وكان العدو الصهيوني يراهن على أن يحول الفلسطينيين إلى هنود حمر ننسى قضيتهم بعد فترة ولكن الفلسطيني دائما ينتفض من تحت الرماد ويقول أنا حي وموجود ووجودي راسخ ومتجذر وتاريخي وأبدي.

وأكد أنه في الأيام القليلة الماضية تحققت كل هذه الأمور بالإضافة إلى نصر جديد عن طريق الإعلام الجديد لأنه إذا كان في السابق يعاني العرب والفلسطينيون من بعض القنوات الموجهة أو الصحف المنحازة أو الإعلام العالمي الذي سيطر عليه الكيان الصهيوني والصهاينة فاليوم ببساطة عن طريق الجوال المتنقل استطاع الفلسطيني أن ينقل قضيته لكل العالم واستطاع أن يثبت لكل العالم احقيته وحقه في الوجود.

وبين أنه لهذا السبب أصبح العدو في مأزق كبير ويواجه ضغطا كبيرا عليه رغم الآلة العسكرية الجبارة التي يمتلكها إلا أنه لم يستطع أن يهزم الفلسطيني ولن يستطيع ذلك.

واعتبر أن الفلسطينيين أثبتوا عدم صحة مقولة إن جيش الاحتلال الإسرائيلي لا يقهر، فرغم أنهم قدموا عددا كبيرا من الشهداء وأغلبهم من النساء والأطفال وهذا يدل على جبن هذا الجيش لكنه قهر بحجارة الفلسطينيين ورمزيتهم لأن فيها بركة وإذا قلت لي واقع فسأقول لك نقاوم هذا الواقع لكنها دولة احتلال وليست دولة وهذا ما تربينا عليه".

ولفت إلى أنه في جيله عندما كان في المدرسة كان في فصله 50٪ من الإخوة الفلسطينيين و40٪ من الكويتيين و10٪ من الجنسيات الأخرى، وبالتالي هم إخوة لنا وأشقاء وقبل كل ذلك هو واجبنا الشرعي والقومي والإنساني ولكن الموقف الكويتي راسخ ومتجذر لأنه موقف عفوي وبالفطرة.

ونوه بأن منظمة التحرير الفلسطينية تأسست في الكويت والكثير من الفصائل الفلسطينية خرجت من الكويت وهذا واجب وليس منة ولذلك نحن لا نمثل الكويتيين فقط ولأنهم على حق أما جيش الاحتلال فإنه على باطل وسينهزم بالتأكيد.

وأكد الغانم أنه هذا الأمر ليس نبرة تفاؤل بل هو إيمان حقيقي لأنه كمسلم وعربي مؤمن بهذا الأمر، مبينا أنه متابع بشكل دائم ومستمر للمجازر المؤسفة التي تحصل بفلسطين ولكن الفلسطينيين ربحوا الآخرة وهذه نعمة كبيرة يجب أن يعرفها الإخوة في فلسطين.

وقال "إن الملاحم التي تسطر بشكل يومي أمر نفتخر به وإن كنا نشعر بالعجز، وإذا كان هناك من أمر نريد أن نوصله من خلال هذا اللقاء فأقول لهم نيابة عن الشعب الكويتي وأعتقد كافة الشعوب العربية إنك لست وحدك ونحن نتابعك وقد فرضت احترامك".

وبين أن "الموقف الكويتي عفوي وبالفطرة لأننا تعلمنا من آبائنا وأمهاتنا أن فلسطين محتلة وأن المسجد الأقصى أسير وأن الكيان الصهيوني عدو وأن المقاومة شرف ولا توجد لدينا دولة اسمها إسرائيل، بل نمثل الكويتيين والفلسطينيين في المحافل الدولية الخارجية.

وأضاف "الموقف الكويتي سواء على مستوى القيادة فقد قال رحمة الله عليه الشيخ جابر الأحمد نحن آخر من يطبع من العرب وعلى نفس الخط الشيخ صباح الأحمد رحمه الله وسمو الأمير الشيخ نواف الأحمد كلهم على نفس هذا الخط كقيادة سياسية".

وقال إن توجيهات سمو الأمير يوم الأمس في لقائه البروتوكولي بأن يقوم مجلس الأمة بدعم هذه القضية بكل ما يملك من إمكانات وسمو الأمير داعم ومساند لمجلس الأمة في هذا الاتجاه، هذا على مستوى القيادة السياسية ونفس الشيء على المستوى الحكومة والبرلماني والشعبي".

وقال "أكرر لإخواني الفلسطينيين من خلال هذا اللقاء إنكم لستم وحدكم بل فنحن معكم وإن كنا عاجزين ولكن أضعف الإيمان أن نقوم بما نستطيع أن نقوم به".

وبسؤاله عن كيفية انسحاب الوفد الإسرائيلي من اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي قال الغانم "لأن الوفد الإسرائيلي كما هو جيش الاحتلال الإسرائيلي جبان وكما انهزم أمام حجارة الأطفال وكما اتجه لقتل النساء والمسنين والأطفال فهو جبان، وأنا شخصيا لم أكن أتوقع بأن أقول لأي كان احمل حقائبك واخرج يا قاتل الأطفال فيحمل حقائبه ويخرج بكل ذل ومهانة وجبن لأنه جبان، لذلك نعرف أننا سننتصر".

وأضاف "فيما يتعلق بالأعمال البرلمانية أنا ضد الاستسلام أو الإمعان في جلد الذات والانهزام والاستسلام لبعض من يقول ما فائدة التصريحات والكلام فيا أخي إذا لم نكن نستطيع أن نجاهد بالسلاح فعلى الأقل نجاهد باللسان والمال والمواقف لأننا سنحاسب في يوم الأيام على قمنا به أثناء تحملنا المسؤولية".

وقال الغانم إن البرلمانات العربية لها دور كبير وتم تحقيق العديد من الانتصارات من خلال فوز البند الطارئ انتصاراً للقدس قبل هذه الأحداث في معركة دبلوماسية برلمانية استخدم فيها الكنيست الإسرائيلي كل الحيل من خلال طريقة التصويت في البند الطارئ، مشيراً إلى أنهم عندما وجدوا أن البند المتعلق بالقدس المقدم من الكويت والمجموعة العربية هو الذي سيحصل على أعلى الأصوات قدموا بنود تتعلق بالمرأة وأمور عامة لا يختلف عليها اثنان حتى يسحبوا أصوات الأوربيين.

من جهة بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم امس ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس البرلمان (مجلس الأمة) في جمهورية الكاميرون جبريل كافايي بيغوي، ورئيس مجلس الشيوخ مارسيل نايت نجيفينجي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما

الغانم متحدثا لتلفزيون فلسطين

ناخبو «الخامسة» يتوجهون غداً لاختيار مرشح واحد بالانتخابات التكميلية

يتوجه ناخبو الدائرة الانتخابية الخامسة إلى صناديق الاقتراع بعد غد السبت للادلاء بأصواتهم لاختيار مرشح واحد في الانتخابات التكميلية الرابعة عشرة في مسيرة مجلس الأمة منذ تأسيسه.

وتأتي هذه الانتخابات التكميلية استنادا إلى المادة الـ84 من الدستور التي تنص على أنه: "إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الأمة قبل نهاية مدته لأي سبب من الأسباب انتخب بدله خلال شهرين من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه".

وشهد مجلس الأمة منذ انتخابات فصله التشريعي الأول عام 1963 عددا من الحالات التي استدعت إجراء انتخابات تكميلية لاختيار أعضاء في المجلس تنوعت أسبابها بين وفاة أو استقالة أو طعن في نتائج الانتخابات.

وأول حالة خلو شهدها المجلس كانت في الفصل التشريعي الأول حين قدم النائب سليمان أحمد الحداد استقالته من عضوية مجلس الأمة في 27 أكتوبر 1964 وأجريت على إثرها الانتخابات التكميلية الأولى في تاريخ المجلس في 23 ديسمبر 1964 بالدائرة الانتخابية السادسة وأسفرت عن فوز علي عبدالرحمن العمر بعضوية المجلس.

وفي 7 ديسمبر 1965 قدم ثمانية نواب استقالاتهم من المجلس "احتجاجا على إقرار قوانين مقيدة للحريات" وهم الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي وراشد التوحيد وسامي المنيس وسليمان المطوع وعبدالرزاق الخالد وعلي العمر ويعقوب الحميضي.

وإثر ذلك أجريت الانتخابات التكميلية الثانية في 9 فبراير 1966 وفاز بها كل من أحمد العبدالجليل ونايف الخليفي وراشد الهاجري وسليمان الذويخ وعبدالعزيز المساعيد وغنام الجمهور ومحمد الوزان وناصر المعيلي.

وفي 29 أكتوبر عام 1966 قدم النائب مضحي النزال استقالته من عضوية المجلس وأجريت الانتخابات التكميلية الثالثة وفاز على إثرها خالد المعصب بعضوية المجلس.

وفي الفصل التشريعي الثاني عام 1967 استقال سبعة نواب هم خالد الفهيد وراشد الفرحان وعبدالرزاق الزيد وعبدالعزيز الصقر وعلي العمر ومحمد الخرافي ومحمد العدساني إثر بيان تقدم به مرشحون للانتخابات وأعضاء في المجلس احتجوا فيه على نتائج الانتخابات.

وبناء على هذه الاستقالة أجريت الانتخابات التكميلية الرابعة في 10 مايو 1967 وفاز بها كل من إبراهيم الميلم وأحمد العبدالجليل وأحمد الخليفي وخالد الطاحوس وخلف العتيبي وراشد إسماعيل وغانم العميري.

وفي الفصل التشريعي الثالث توفي النائب علي ثنيان الأذينة الذي كان يمثل الدائرة الانتخابية التاسعة قبل افتتاح دور الانعقاد الأول وتم إعلان خلو مقعده في 11 ديسمبر 1971 وأجريت الانتخابات التكميلية الخامسة في 9 فبراير 1972 وفاز بها فالح الصويلح الذي مارس دوره النيابي منذ بداية ذلك الفصل.

وفي 7 أبريل 1982 أجريت الانتخابات التكميلية السادسة في الدائرة الـ14 إثر وفاة النائب ناصر صنهات العصيمي وفاز حمود ناصر الجبري بعضوية المجلس.

وفي 29 ديسمبر 1992 تم تقديم طعنين انتخابيين في الدائرتين الـ14 والـ16 وقضت المحكمة الدستورية بصحتهما لتعاد الانتخابات في الدائرتين في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ انتخابات مجلس الأمة.

وفاز في هذه الانتخابات التي أجريت في 15 فبراير 1993 المطعون ضدهما مبارك الخرينج وحمود ناصر الجبري بالانتخابات التكميلية السابعة ليعودا إلى مقعديهما النيابيين.

أما الانتخابات التكميلية الثامنة فقد أجريت في 19 فبراير 1997 إثر تقدم مرشح الدائرة الـ21 سعدون العتيبي بطعن قضت المحكمة الدستورية بصحته وأصدرت حكما بإبطال الانتخابات بالدائرة وفاز في هذه التكميلية المطعون ضدهما النائبان وليد الجري وخالد العدوة ليعودا الى مقعديهما النيابيين. وشهد الفصل التشريعي التاسع طعن النائب السابق خالد العدوة بنتيجة انتخابات الدائرة الـ21 وقضت المحكمة الدستورية بقبول الطعن شكلا وببطلان انتخاب النائب سعدون العتيبي وأجريت على إثر ذلك انتخابات تكميلية بتلك الدائرة في 24 يناير 2000 وكانت التاسعة في تاريخ مجلس الأمة وفاز بها النائب العدوة.

وفي 7 ديسمبر 2000 أجريت الانتخابات التكميلية العاشرة إثر وفاة النائب السابق سامي المنيس وإعلان خلو مقعده في المجلس عن الدائرة العاشرة وفاز بهذه الانتخابات جمال العمر.

وفي الفصل التشريعي الرابع عشر قدم خمسة نواب استقالاتهم من عضوية المجلس وهم رياض العدساني وعبدالكريم الكندري وحسين القويعان وعلي الراشد وصفاء الهاشم بسبب خلاف بشأن استجواب رئيس مجلس الوزراء ووافق المجلس بجلسة خاصة في 15 مايو 2014 على قبول الاستقالات.

وأجريت إثر ذلك الانتخابات التكميلية الحادية عشرة في 26 يونيو 2014 وفاز بعضوية المجلس النواب أحمد القضيبي وأحمد لاري وعبدالله معيوف وفارس العتيبي ومحمد البراك.

احدى اللجان الانتخابية

5 نواب يقترحون حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنظماته

أعلن النواب خليل الصالح وعدنان عبدالصمد وهشام الصالح واحمد الحمد وعلي القطان عن تقديمهم مقترحا بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع إسرائيل – الكيان الصهيوني ومنظماته

نقدم لكم الاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع إسرائيل – الكيان الصهيوني ومنظماته، برجاء عرضه على مجلس الأمة

اقتراح بقانون

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى مرسوم اعلان قيام الحرب الدفاعية بين دولة الكويت والعصابات الصهيونية بفلسطين المحتلة في 1967/6/5،

– وعلى القانون رقم 21 لسنة 1964 بشأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل،

– على القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض احكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960،

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

مادة أولى

يحظر التعامل أو التطبيع أو إقامة أي اتصالات أو علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل – الكيان الصهيوني ومنظماته في جميع أنحاء العالم ويحظر فتح مكاتب تمثيل من أي نوع وعلى أي مستوى مع الكيان الصهيوني بطريق مباشر أو غير مباشر.

مادة ثانية

يحظر على جميع الجهات الحكومية والخاصة والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين عقد أي اتفاقيات أو بروتوكولات أو لقاءات أي كانت طبيعتها مع إسرائيل – الكيان الصهيوني ومنظماته في جميع أنحاء العالم أو مع أي جهة تنتمي إليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مادة ثالثة

يحظر على المواطن الكويتي أو الوافد المقيم بصورة دائمة أو مؤقتة وعلى كل شخص طبيعي أو اعتباري في دولة الكويت أن يتعاطف أو يشارك أو يطالب بالتعامل أو التطبيع عبر أي وسيلة إعلامية أو إلكترونية أو في مواقع التواصل الاجتماعي وعبر أي وسيلة حديثة أو مستحدثة وبأي شكل أو صورة أو معنى أو تلميح بما يدعو فيه إلى التعاون أو

التواصل أو الاتصال أو المشاركة بأي شأن يدل أو يلمح إلى التعاون أو التطبيع أو التعامل مع إسرائيل – الكيان الصهيوني ومنظماته.

مادة رابعة

يحظر على كل مواطن كويتي أو وافد مقيم إقامة مؤقتة أو دائمة السفر إلى اسرائيل – الكيان الصهيوني سواء بجواز السفر أو بدون جواز سفر.

مادة خامسة

يحظر كل تأييد أو تمجيد أو ترويج أو دعاية أو دعم لأي عمل من الأعمال أو المعاملات الثقافية أو الإعلامية أو الدينية أو الاجتماعية أو الفنية أو الإنشائية أو العقارية أو التجارية وتحت أي شكل أو مسمى آخر في تعامل خفي أو صريح مع إسرائيل – الكيان الصهيوني ومنظماته وبأي وسيلة من وسائل الاعلام المقروءة أو المرئية أو المسموعة أو ما يماثلها.

مادة سادسة

مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض احكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 المشار اليه، وأحكام القانون رقم 21 لسنة 1964 بشأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل، يعاقب كل من خالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز ثلاث سنوات، وبغرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار كويتي، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإذا كان الجاني شخصاً اعتبارياً نفذت العقوبة على من ارتكب الجريمة

من المنتمين إليه وعلى الممثل القانوني للشخص الاعتباري مع الحكم بسحب الرخص الممنوحة له وحرمانه من أي رخصة مماثلة لمدة عشر سنوات.

مادة سابعة

على مجلس الوزراء – والوزراء كلٌ فيما يخصه تنفيذ هذا القانون والعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع إسرائيل – الكيان الصهيوني ومنظماته على إن الهدف من وضع هذا القانون هو تقديم "واجب النصرة والدعم لفلسطين وشعبها المسلوب حقه في العيش الكريم على أرض، وتوثيقاً للعقيدة الإسلامية المتمثلة بمساندة القضية الفلسطينية وتأكيداً لما نص عليه القرآن الكريم باعتبار القدس مسرى ومعراج خاتم الأنبياء والرسل النبي محمد صلوات الله وسلامه عليه، إلى جانب تأكيد وقوف الشعب الكويتي إلى جانب قضايا أمته وعلى رأسها مظلومية الشعب الفلسطيني في حقه بالدفاع عن أرضه المحتلة من قبل إسرائيل اللقيطة.

وعلى الرغم من كل القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن والتي تدعو الكيان الصهيوني إلى ارجاع الحقوق الفلسطينية إلى أهلها إلا أن هذا الكيان لا يزال رافضاً تطبيق أي من تلك القرارات، ومستمر في اعتداءاته الوحشية ضد الفلسطينيين، وتأتي المجازر الصهيونية في قطاع غزة التي ذهب ضحيتها مئات الأبرياء وتشريد أهلها وتدمير منازلهم، استكمالاً لمسلسل الجرائم الصهيونية التي يقوم بها هذا الكيان كل يوم، ولا رادع لهذا الكيان الإرهابي الذي يقوم بصورة مستمرة بأعمال الحفريات في المسجد الاقصى وهدم وتدمير الآثار الإسلامية بأولى القبلتين، ناهيك عن إقامة مستعمرات جديدة لتوسيع رقعة الاحتلال وقضم ممتلكات السلطة الفلسطينية وأملاك المواطن الفلسطيني على مرأى ومسمع من العالم كله، وحيث كل مرة تتلقى إسرائيل الحماية والرعاية ممن يملك حق الفيتو بمجلس الأمن فلم يعد هناك رادع لها سوى الامتناع عن أي تسوية أو اتفاق سلام مع هذا العدو الغاصب الذي لا يرتدع ولا يمتنع عن الاستمرار في سلب ونهب أرض فلسطين وحرمان الشعب الفلسطيني من إقامة دولته على أرضه السليبة، ولكي لا يفكر من تسول له نفسه إبرام أي علاقة بأي طريقة أو وسيلة كانت مع هذا الكيان الغاصب، من خلال هذا القانون سوف يكون له رادعاً لتأكيد الحظر التام في شأن من يرغب في التعامل سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً أو اعتبارياً أياً كانت صفته أو مقامه مع الكيان الصهيوني بأي وسيلة كانت عن طريق سن عقوبات شديدة بالسجن والغرامة.

وجاء هذا القانون صريحاً بحظر كافة أنواع وأشكال العلاقات مع الكيان الصهيوني (اسرائيل) وتشديد العقوبات على المتجاوزين والمتعاونين معه.

ويشمل ذلك "تحريم وتجريم وحظر التعامل أو إقامة أي اتصالات أو علاقات أو فتح مكاتب تمثيل من أي نوع وعلى أي مستوى مع الكيان الصهيوني بطريق مباشر أو غير مباشر".

جلسة سابقة